الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة **٤٣**

الجمعة، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسيس . . . . . (إكوادور)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/73/35)

تقرير الأمين العام (A/73/346)

مذكرة من الأمين العام (A/73/201)

مشاريع القرارات (A/73/L.31، A/73/L.32 A/73/L.33 **و** A/73/L.34)

السيد يعقوب (ماليزيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، يود وفد بلدي أن يشكر الممثل الدائم للسنغال على عرضه بالأمس (انظر A/73/PV.42) مشاريع القرارات الأربعة الواردة في الوثائق A/73/L.31، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“؛ A/73/L.32، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“؛ A/73/L.33، المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“؛ و A/73/L.34، المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة“. ونود أيضا أن نشكر الممثل الدائم لمالطة على عرضه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/73/35) في جلسة الأمس.

وعلى غرار السنوات السابقة، يسر ماليزيا أن تشارك في تقديم مشاريع القرارات الأربعة الهامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، الذي يظل بالغ الأهمية في تسليط الضوء على الجوانب الهامة للقضية الفلسطينية، وفقا للمبادئ الراسخة المتعلقة بفلسطين، التي يدعمها المجتمع الدولي. قبل أكثر من ٧٠ عاما اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د-٢)، الذي نص على تقسيم فلسطين، ويقوم ظاهريا على إنشاء دولتين تتمتعان بالسيادة. وللأسف، لم يتم إنشاء سوى دولة واحدة – إسرائيل – في عام ١٩٤٨.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

وعلى مدى العقود اللاحقة، سعت إسرائيل إلى القضاء على الحق المشروع للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. ولا يزال السكان المدنيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة يقاسون القمع على يد إسرائيل، التي تتمادى في انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي. إن اعتماد قانون الدولة القومية اليهودية في تموز/يوليه ٢٠١٨، والتوسيع العدواني للمستوطنات الإسرائيلية، والاستخدام غير المتناسب للقوة بلا هوادة ضد المدنيين العزل المشاركين في مسيرة العودة الكبرى ليست سوى أمثلة حديثة على نمط طويل الأمد من الإيذاء المنهجي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني المضطهد.

وستظل الجهود الرامية إلى إنشاء دولة فلسطين المستقلة على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ جزءا لا يتجزأ من إطار السياسة الخارجية للإدارة الماليزية الجديدة. وما فتئت ماليزيا تتخذ موقفا مبدئيا بشأن هذه المسألة في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك خلال ولايتها كعضو غير دائم في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. على سبيل المثال، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عملت ماليزيا، مع السنغال وفنزويلا ونيوزيلندا، من أجل اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي كان إنجازا كبيرا للقضية الفلسطينية. ويؤكد ذلك القرار أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي سند قانوني، ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. كما يدعو القرار، في جملة أمور، إلى وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وعكس مسار الاتجاهات السلبية على الأرض التي تعرقل تحقيق حل الدولتين.

ومن المؤسف أن إسرائيل تواصل مسلكها غير القانوني بلا هوادة على حساب الفلسطينيين. ومن المفجع حقا أن مصالح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، حلت محلها طويلا عوامل خارجية تجعل الدول الكبرى عاجزة أو غير راغبة في أن تحمل إسرائيل المسؤولية عن أفعالها.

وعلى الرغم من عدم التماثل في القوة والنفوذ السياسي بين إسرائيل وفلسطين، فإن قدرة الأخيرة على الإقناع الأخلاقي وصمودها في الكفاح لم ينقص منهما شيء. وحتى في أكثر الأوقات العاصفة، لا يزال الشعب الفلسطيني صامدا، يتمسك بالأمل في مستقبل يتبوأ فيه مكانه الصحيح كعضو كامل وعلى قدم المساواة في مجتمع الأمم. وينبغي ألا تُنكر عليه طموحاته بعد الآن.

وما فتئت ماليزيا ترى أن حل الدولتين، الذي يعيش بموجبه الفلسطينيون والإسرائيليون جنبا إلى جنب في سلام، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، هو الحل العملي الوحيد لهذا النزاع الذي طال أمده. وستظل ماليزيا ملتزمة التزاما قويا بتضافر الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى إنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث من خلال إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة. إن مطلب المجتمع الدولي من إسرائيل بسيط للغاية: الامتثال لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن القانون الدولي ذي الصلة.

السيد هيرميدا كاستيو (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد نيكاراغوا البيانات التي أدلى بها ممثل فنزويلا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والممثلان الدائمان للسنغال ومالطة، بصفتيهما كرئيس ومقرر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (انظر A/73/PV.42).

يشرفني أن أشارك الجمعية العامة وتلاوة رسالة الرئيس دانييل أورتيغا سابيدرا والسيدة الأولى ونائبة الرئيس روزاريو موريو احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الموجهة إلى صديقنا السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

”أخي الموقر، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وباسم حكومة المصالحة والوحدة الوطنية، وجبهة الساندينيستا للتحرير الوطني، وشعب نيكاراغوا، وروزاريو وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعبر

لكم بأصدق تعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني البطل، مع التأكيد مجددا على دعمنا الكامل لكفاحه الدؤوب في سبيل الحرية والممارسة الكاملة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية، على أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. إننا نحيي اليوم حياة وإرث وصمود وقناعة الأخ العزيز، الرئيس ياسر عرفات، زعيم الكفاح من أجل تحرير فلسطين، والتزامه تجاه الشعب الفلسطيني. ونحن نتذكر زيارته التاريخية إلى نيكاراغوا في تموز/يوليه ١٩٨٠.

”الرفيق الرئيس محمود عباس. نشيد بكم شخصيا ونلفت الانتباه إلى كفاحكم الثابت، مع الدعوة إلى الدبلوماسية والمفاوضات، وإلى عقد مؤتمر دولي لإيجاد حل لقضية فلسطين، الأمر الذي نرحب به. إن نيكاراغوا تعتقد أن تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط أمر ممكن من خلال المفاوضات والتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بشأن قضية فلسطين، لا سيما قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهي الصكوك القانونية القائمة على أساس القانون الدولي لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. إن شعبينا يتمتعان بعلاقة تاريخية وخاصة للغاية، ونرى أنه لا بد لنا، جنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، من تكثيف الجهود لتحقيق إقامة الدولة الفلسطينية من خلال الوسائل السلمية، وبالتالي ضمان تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

”وبمشاعر الود والمحبة الدائمة، نعرب مرة أخرى عن خالص تمنيات الحركة الساندينستية، ونحن على يقين من أنه، بمرور الوقت، ستواصل شعوبنا الأخوية الأبدية تعزيز تلك الروابط الأخوية والثورية التي وحدتنا في تصميمنا على العمل من أجل عالم أفضل.“

السيد بيرس بيرس (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر ممثل مالطة على عرضه (انظر A/73/PV.42) لتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/73/35) .

ونعرب للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني عن تضامننا ودعمنا الثابتين لانضمام فلسطين كدولة كاملة العضوية إلى الأمم المتحدة. وتؤكد كوبا من جديد تضامنها الذي لا يتزعزع مع الشعب الفلسطيني والتزامها بمواصلة دعمه في الكفاح المشروع من أجل العدالة والكرامة والسلام، كما أشار وزير خارجيتنا بوضوح في رسالته للتضامن مع الشعب الفلسطيني أمس باسم حكومة كوبا وشعبها.

وتكرر كوبا أيضا مطالبتها بالوقف الفوري الطويل الأمد للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية والحصار المفروض على قطاع غزة الذي استمر أكثر من عقد. ولن يكون حل الدولتين وإيجاد تسوية شاملة وعادلة وسلمية ودائمة للقضية الفلسطينية ممكنا ما دامت إسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية.

وتعرب كوبا عن شعورها بالقلق العميق إزاء الحالة في الشرق الأوسط التي ينتشر فيها العنف والتدخل في شؤونها الداخلية، علاوة على العدوان الأجنبي والنزاعات طويلة الأمد، بما فيها النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني – بوصفه جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي. وقد حان الوقت لسداد الدين التاريخي المستحق لدولة فلسطين، واسترداد حقوق شعبها غير القابلة للتصرف التي تواصل إسرائيل انتهاكها على مدى نصف قرن من الاحتلال والقمع والعقاب الجماعي وتدمير الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، علاوة على ممارسات التشريد وبناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة.

وتعرب كوبا مرة أخرى وبأشد العبارات عن رفضها لاستخدام إسرائيل المفرط والعشوائي للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في الأرض المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وخاصة في قطاع غزة، في انتهاك خطير وصارخ لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني. وندين مرة أخرى بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة وهدم الممتلكات الفلسطينية ومصادرتها انتهاكا للقانون. وتعدُّ جميع هذه التدابير، بما فيها الحصار المفروض على قطاع غزة انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة، وتقويضا لإمكانية تحقيق حل الدولتين.

ونعيد تأكيد دعمنا غير المشروط للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس إقامة دولتين، من شأنه أن يمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة ذات سيادة ضمن حدود ما قبل ١ ٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن ضمان حق العودة للاجئين. ونعرب عن رفضنا للإجراءات أحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة بأن يكون لها تمثيل دبلوماسي في مدينة القدس، الأمر الذي أدى إلى تصعيد التوترات في المنطقة.

وتدعو كوبا إسرائيل مرة أخرى إلى الانسحاب الكامل وغير المشروط من الجولان السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة الأخرى. ونذكر مرة أخرى بأن أي تدابير أو إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي والهيكل المؤسسي للجولان السوري المحتل، علاوة على التدابير التي تتخذها إسرائيل لممارسة ولايتها القضائية والإدارية في ذلك الإقليم تشكل انتهاكات للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وأخيرا، ندعو إلى احترام التعددية والميثاق، وإنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، ووقف العدوان الأجنبي ورعاية الجماعات الإرهابية بهدف زعزعة الاستقرار وإثارة النزاعات في منطقة الشرق الأوسط، والامتناع عن اختلاق المبررات والذرائع سعيا لإضفاء شرعية على الاستخدام الأحادي للقوة والعدوان على الدول ذات السيادة.

السيدة آل ثاني (قطر): أشكركم ،سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة، وأشكر رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه (انظر A/73/PV.42) كما أغتنم هذه الفرصة لأعبّر عن التقدير للجهود القيمة التي تبذلها اللجنة وكذلك شعبة حقوق الفلسطينيين والبرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين التابع لإدارة شؤون الإعلام.

وفي خضم الأزمات الخطيرة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط وتستحوذ على اهتمام الأمم المتحدة، تظل القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والأقدم بين المسائل التي تنظر فيها الجمعية العامة. فهذا العام يوافق مرور سبعة عقود على النكبة الفلسطينية التي تبعتها عواقب مأساوية تعرض ولا زال يتعرض لها الشعب الفلسطيني. وخلال هذه العقود السبعة، كانت لهذه القضية سمة مميزة على الصعيد الدولي، وهي الرفض التام من قبل المجتمع الدولي والاستيطان غير القانوني وخروقات القانون الدولي وانتهاكات حقوق الفلسطينيين والتضامن التام مع الشعب الفلسطيني في سعيه لممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف. ولا يزال يجب علينا – كمجتمع دولي – النهوض بمسؤولياتنا تجاه هذه القضية إلى حين تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة لها، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على حالة السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

ونعيد التأكيد على دعم إن دولة قطر للجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط وحل القضية الفلسطينية على أساس المرجعيات المتفق عليها وقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ومبدأ حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بما

فيها الجولان السوري وضمان حقوق الشعب الفلسطيني كافة، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)

تمثل القرارات العديدة التي تتخذها الجمعية العامة سنويا بشأن قضية فلسطين والشرق الأوسط التي إجماعا دوليا راسخا منذ أمد بعيد بشأن مختلف جوانب هذه القضية، يؤكد ضرورة الالتزام بمبادئ القانون الدولي والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ويطالب بالوقف التام لجميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية ووقف التدابير الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي تتعارض مع القانون الدولي والإجراءات التي ترمي إلى تغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتكوينها الديمغرافي.

إن الوضع في قطاع غزة يدعو للقلق في ظل تفاقم الأزمة الإنسانية التي يعاني منها سكان القطاع نتيجة للحصار الجائر المستمر إلى عامه الحادي عشر. وفي إطار التزام دولة القطر الراسخ بتقديم الدعم الإنساني فقد أمر حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، بتقديم مساعدات عاجلة بقيمة ١٥٠ مليون دولار للتصدي للحالة الصعبة في القطاع وتأمين الوقود اللازم لتوليد الكهرباء. وتأتي هذه الجهود في إطار سعي دولة قطر للقيام بدور إيجابي لصالح الاستقرار الذي يعد ضروريا لتحقيق السلام.

مع استمرار قضية الشرق الأوسط تستمر الحاجة للجهود التي تقوم بها مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) التي تعد من أقدم وأكبر وكالات الأمم المتحدة، وتضطلع بدور لا غنى عنه في دعم ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وقد رفعت دولة قطر دعمها المادي للوكالة وصولا إلى المساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار هذا العام، ما أسهم في تمكين الأونروا من فتح مدارسها مع بداية العام الدراسي بدون تأخير.

وختاما، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الشقيق، فإننا نجدد الإعراب عن تضامن دولة قطر التام مع الأشقاء الفلسطينيين، ونعيد التأكيد على أن دولة قطر ستواصل التزامها بدعم تمتعهم بحقوقهم المشروعة ودعم الجهود لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، استنادا إلى المرجعيات الدولية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، ووضع حد لسائر الأزمات التي تعاني منها شعوب المنطقة

السيد إسلام (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشاطر الآخرين تأكيد التزام وفد بلدي مجددا بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ونؤكد من جديد تأييدنا المبدئي لمشاريع القرارات A/73/L.34، A/73/L.33، A/73/L.32، A/73/L.31 المعروضة علينا اليوم.

ونؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وندعم كفاحه الطويل من أجل السلام والعدالة. ويستند التزامنا الثابت بالتضامن مع الشعب الفلسطيني وتطلعاته المشروعة إلى إقامة دولة فلسطين المستقلة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، إلى التزامنا الدستوري.

تدين بنغلاديش الهجمات الشنيعة على شعب فلسطين وتندد المستوطنات غير القانونية، بما في ذلك خطط التوسع، وأية إجراءات أخرى تتخذها القوة القائمة بالاحتلال تعوق المفاوضات من أجل تحقيق حل دولتين تتوافر له مقومات البقاء. لا تزال حالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشكل مصدر قلق بالغ للمجتمع العالمي والمنظمة. لا يزال الاحتلال الأجنبي، الذي أخضع الشعب الفلسطيني لانتهاكات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان وألم ومعاناة لا توصف، يشكل أحد الأسباب الجذرية للنزاعات والآفات الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وتحث بنغلاديش المجتمع الدولي على حمل إسرائيل على الوقف الفوري لبناء مستوطناتها غير القانونية في الأرض

الفلسطينية المحتلة ورفع الحصار عن قطاع غزة ووضع حد لجميع أشكال الاحتلال والعنف. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تجاهل إسرائيل لأحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣٤ (٢٠١٦). ويجب إعطاء أولوية فورية لكفالة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ عقود من سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها السلطة القائمة بالاحتلال

إن الخروقات المستمرة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد أوجدت ثقافة فظيعة للإفلات من العقاب. وفي غياب مساءلة دولية فعالة، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال ممارسة الاضطهاد ضد المدنيين الفلسطينيين وسجن وإساءة معاملة عشرات الفلسطينيين في مراكز الاحتجاز وتجريد آلاف الأسر الفلسطينية من ممتلكاتها وطردها من خلال قيامها ببناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

لا تزال بنغلاديش تصر على رفع الحصار الإسرائيلي غير القانوني المفروض على قطاع غزة، الذي أوجد حالة إنسانية مزرية. ويجب عكس السياسات الاستفزازية والإجراءات القانونية المتعلقة بالقدس الشرقية والمسجد الأقصى المبارك مراعاة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والرأي العام الدولي. ونعيد التأكيد على الأهمية القصوى للحفاظ على مسألة القدس الشرقية باعتبارها مسألة من مسائل الوضع النهائي في علمية السلام. ونكرر تأكيد الجمعية العامة أن أي قرارات أو إجراءات يقصد بها تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو وضعها أو تكوينها الديمغرافي ليس لها أي أثر قانوني ولاغية وباطلة ويتعين إلغاؤها امتثالا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونكرر الإعراب عن شعورنا بالقلق من حالة عدم اليقين الطويلة الأمد التي يعاني منها ملايين اللاجئين الفلسطينيين في عدد من البلدان المضيفة. ونؤكد من جديد على ضرورة كفالة التمويل الوافي والثابت والمستدام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). ونهيب بالدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها بالقيام بذلك العمل على تمكين الأونروا من الاضطلاع بولايتها بطريقة مجدية.

تعتقد بنغلاديش أنه إذا كان سيتحقق سلام دائم لشعب دولة فلسطين، فإن التنفيذ حسن التوقيت لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخريطة الطريق، ومبادرة السلام العربية والجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية يكتسي أهمية بالغة. ونشكر مصر للمبادرات الأخيرة الرامية إلى وقف تصاعد التوتر في المنطقة. وبوصفنا رئيسا لمجلس وزراء الخارجية لمنظمة التعاون الإسلامي، سنواصل العمل مع المجتمع الدولي لحل القضية الفلسطينية.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقتبس من رسالة ألقتها رئيسة وزراء بلدي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام:

> ”يجب ألا ندع الأمل في تحقيق السلام يخبو. يجب علينا استئناف، وأعتقد أننا سنفعل، عملية السلام دون مزيد من التأخير. ونحث جميع الأطراف المعنية على التحلي بالواقعية في نهجها والعمل معا يدا بيد من أجل إنشاء وطن مستقل للشعب الفلسطيني، حيث يمكنه العيش في سلام وكرامة جنبا إلى جنب مع جيرانه.“

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): في البداية، اسمحوا لي أن أعبر عن خالص التقدير للجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في الدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، مما يساعده في تمكينه من ممارسة حقوقه التي كفلتها له قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

يصادف اليوم الذكرى السبعين لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أو ما يعرف بيوم النكبة. سبعون عاما مضت على أكبر مأساة إنسانية شهدها العالم. وهي مأساة

تهجير أصحاب الأرض من أرضهم، مأساة إعطاء الحق لمن لا يملك الحق، وسلب الحق من أصحابه. سبعون عاما مضت على تشريد شعب كامل من وطنهم وسلب ممتلكاتهم وتدمير منازلهم. سبعون عاما مضت، وما زال الشعب الفلسطيني يعاني غربة الوطن وفقدان الأهل. سبعون عاما مضت، وما زال الشعب الفلسطيني قابعا تحت احتلال لا يحترم قرارا دوليا ولا قانونا أخلاقيا ولا إنسانيا.

إنه لمن المؤسف أن يظل الاحتلال أحد القضايا التي تناقش في هذا العصر. ويظل الصراع العربي الإسرائيلي أطول صراع تشهده المنطقة العربية في تاريخنا المعاصر، بكل ما يحمله من مآسي وآلام وانتهاكات ضد الإنسانية. ولا يوجد مبرر لاستمرار هذا الصراع في ظل التوافق الدولي حول ضرورة الوفاء بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، استنادا على مبادرة السلام العربية التي تقدم بها بلدي وأقرتها دول العالم، واستنادا على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

تبرهن إسرائيل، من خلال اعتداءاتها وتجاوزاتها المتكررة، أنها دولة تستعلي على القانون؛ ولا تعير أدنى اهتمام لقرارات الشرعية الدولية، مستعينة في ذلك بصمت المجتمع الدولي وتقاعسه إزاء ما ترتكبه من جرائم حرب، ومنها الحصار الجائر الذي تمارسه إسرائيل على قطاع غزة، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في القطاع. لم تكتف إسرائيل ببناء جدار الفصل العنصري المعادي لجميع قيم الديمقراطية والإنسانية، بل تعدى الأمر إلى تبني قانون الدولة القومية للشعب اليهودي، وهو القانون الذي يكرس علنا العنصرية والتمييز ضد الشعب الفلسطيني، أصحاب الأرض والحق.

إن المملكة العربية السعودية تدين الانتهاكات الإسرائيلية، وتؤكد على رفضها القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة وغير القانونية؛ ومحاولات إسرائيل التي تهدف إلى تكريس التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة. كما يدين بلدي بشدة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية المتمثلة في بناء المستوطنات على أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وتوسعة ما هو قائم منها بالشكل الذي بلغ حدا يكاد يقضي على أي فرصة متبقية لتحقيق حل الدولتين. فضلا عن أن هذه الممارسات الاستيطانية تعتبر تحديا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

تولي المملكة العربية السعودية اهتماما بالغا للقضية الفلسطينية، وتعتبرها قضيتها الأولى، كما صرح بذلك خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، في مؤتمر القمة العرب، قمة القدس، المنعقد في الظهران في نيسان/أبريل الماضي. والذاكرة الدولية زاخرة بمواقف المملكة المشرفة تجاه الشعب لفلسطيني. وتشدد المملكة على أهمية السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط، باعتباره خيارا استراتيجيا لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس حل الدولتين، وفقا للمرجعيات الدولية ومبادرة السلام العربية ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢، التي تضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين وإنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية، بما فيها الجولان العربي السوري والأراضي اللبنانية.

وفي الختام، إن المملكة العربية السعودية إذ تصوّت مؤيدة القرارات المعروضة علينا بشأن فلسطين وتشارك في تقديمها فإنما تفعل ذلك تجسيداً لمواقف المملكة الداعمة للقضية الفلسطينية، وإيماناً منها بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في وطن مستقل يحتضن أحلامه وطموحاته.

وإننا نستغرب محاولات البعض، من إسرائيل وحلفائها، لتقديم مشروع قرار يهدف إلى صرف النظر عن لبّ القضية. إن لبّ القضية الفلسطينية يتمثّل في الاحتلال وفي الحصار

لا في أي شيء آخر. ولذلك فإن تقديم مشاريع القرارات التي تحاول صرف الأنظار عن حقيقة المعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني وعن حقيقة الممارسات الجائرة التي ترتكبها إسرائيل ما هي إلا محاولات لتبرير هذا الاحتلال، ولا يمكن القبول بها أو السماح لها بأن تحظى بأي قبول لدى هذه الجمعية الموقرة.

السيد بصديق (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة السنوية الهامة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يعرب عن بالغ تقديره لأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على التوصية باعتماد مشاريع القرارات الأربعة المعروضة علينا، ونشكر رئيس اللجنة ومقررها على عرضها، فضلاً عن عرض التقرير السنوي للجنة (A/73/35).

وفي هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يود وفد بلدي أن يعرب، بصفته الوطنية، عن انشغاله البالغ جراء استمرار النمط المنهجي لانتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. إن التوسع في الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، إلى جانب الأعمال الوحشية التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون، واستغلال إسرائيل للموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية والجولان السوري المحتلَّين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين، كلها تنتهك القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويشمل ذلك فصل الفلسطينيين وعزلهم وعرقلة حركتهم من خلال العديد من التدابير، بما في ذلك الضم، وجدار الفصل العنصري، ونظام التصاريح، والمئات من نقاط التفتيش، والعقاب الجماعي الممنهج لكل السكان المدنيين الفلسطينيين.

ويدين وفد بلدي الانتهاكات التي يعاني منها المحتجزون والسجناء – بمن فيهم الأطفال – في مراكز الاحتجاز. ويدين وفد بلدي الاستخدام المفرط للقوة من جانب السلطة القائمة بالاحتلال وتطبيق عقوبة الإعدام. ويدين وفد بلدي المؤسسات الإسرائيلية التي لا تمثيل للفلسطينيين فيها. إن سياسات إسرائيل الوحشية وغير القانونية والقمعية والمدمرة خلال الاحتجاجات الأخيرة في غزة، وخططها في خان الأحمر، وهو مجتمع رعوي فلسطيني، هما مثالان على هذا الظلم. يعيش حوالي ٢٠٠ شخص في خان الأحمر – على بعد بضعة كيلومترات فقط شرقي القدس – في منطقة سعت إسرائيل منذ فترة طويلة للتقليل إلى أدنى حد من الوجود الفلسطيني فيها وتوسيع المستوطنات. تخطط إسرائيل لهدم هذا المجتمع بأكمله، بدعوى أن جميع المباني قد بنيت بصورة غير قانونية. ولكن كيف يمكن أن يكون الأمر غير ذلك، بما أن الفلسطينيين لا يستطيعون الحصول على تراخيص البناء؟ ليس الفلسطينيون بطبيعتهم منتهكين للقانون، على النحو الذي توحي به إسرائيل.

إن قطاع غزة، الذي يبلغ عدد سكانه نحو مليوني نسمة، قد تحوّل أساساً إلى سجن مفتوح. وقد أدى الحصار الذي تفرضه إسرائيل، المستمر منذ ١١ عاماً، إلى انهيار اقتصادي، وارتفاع في معدلات البطالة، وتلوث لمياه الشرب ويأس شديد. ومنذ ٣٠ آذار/مارس، جُرح أكثر من ٠٠٠ ٥ فلسطيني جراء أعيرة النيران الإسرائيلية الحية وقُتل أكثر من ١٧٠، بما في ذلك ٣١ من القصّر، وفقا للإحاطة التي قدمها المدير التنفيذي لمنظمة بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان أمام مجلس الأمن في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8375).

وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات، واصلت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، انتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. لكن إسرائيل تتمتع بالإفلات من العقاب. ومن الجدير بالذكر هنا أن المجتمع الدولي يؤيد حماية المدنيين وإنهاء الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة.

وعلى الرغم من النداءات العديدة من جانب المجتمع الدولي لإسرائيل كي تكف عن سياساتها وتدابيرها غير القانونية، لا يزال العالم يشهد استمرار المحتل الإسرائيلي في سياسة بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية، وتطبيق سياسات العقاب الجماعي عن طريق الحصار المفروض على غزة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، وفي مرتفعات الجولان السورية، تشكل انتهاكاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي في الفقرة ١ منه:

”يؤكد من جديد أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل والدائم والشامل“.

إن قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) يؤكد نفس الحالة بشأن مرتفعات الجولان السورية، حيث ينص في الفقرة ١ منه على أن:

”قرار إسرائيل الخاص بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان السوري المحتل لاغٍ وباطل وليس له أي أثر قانوني دولي“.

إن استمرار الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية – وبخاصة المستوطنات – هي عقبات رئيسية أمام حل الدولتين. ونحثّ المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته تجاه الشعب الفلسطيني، الذي حُرم من التمتع بحقوق الإنسان لأكثر من ٧٠ عاماً. يجب على المجتمع الدولي ممارسة الضغط على إسرائيل لتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية وفي الأراضي العربية المحتلة، بما فيها مرتفعات الجولان السورية.

وأخيراً، نرفض أي محاولات محتملة للإضرار بسلامة قرارات الجمعية العامة الطويلة الأمد مؤكدين من جديد على الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والمبادئ والمعايير الأساسية المعتمدة دولياً لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل بما يتماشى مع القانون الدولي والقرارات ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

السيد ممدوحي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): على مدى الـ ٧٠ عاماً الماضية، لم تكن قضية فلسطين مجرد مسألة عربية – إسلامية، بل أيضاً واحدة من أكثر المسائل السياسية والقانونية تعقيداً على الصعيدين الإقليمي والدولي. خلال هذه الفترة، لم يشهد الشعب الفلسطيني سوى الاضطهاد والتشريد والبؤس واحتلال أراضيه.

وقد حُرموا دائما من حقوقهم الأساسية وغير القابلة للتصرف.

خلال هذا العام الذي يصادف الذكرى السنوية السبعين للنكبة المأساوية للشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨، أدى العدوان العسكري على المظاهرات السلمية للمدنيين الفلسطينيين في غزة إلى سقوط أكثر من ١٧٠ شهيدًا وإصابة آلاف آخرين من المواطنين الفلسطينيين. ويتجاهل نظام الاحتلال، منذ نشأته، القانون الدولي ويتحدى قرارات المؤسسات الدولية، بما في ذلك العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. وقد انتهك صكوكا قانونية دولية أخرى من خلال أفعاله فيما يواصل ارتكاب العديد من جرائم الحرب وتنفيذ سياسة الفصل العنصري وارتكاب انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان ورعاية إرهاب الدولة وتوسيع المستوطنات وتهجير عدد متزايد باستمرار من الفلسطينيين.

ونلاحظ بقلق بالغ التطورات الأخيرة المثيرة للقلق التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة، على النحو المبين في الوثيقة قيد النظر اليوم (A/73/346). وقد استمرت المظالم لأكثر من سبعة عقود من خلال انتهاكات منهجية لا هوادة فيها لحقوق

الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك هدم المنازل والتهجير القسري للمدنيين الفلسطينيين واعتقال واحتجاز الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وأعمال العنف المستمرة والإرهاب والاستفزازات التي يرتكبها المستوطنون والمتطرفون الإسرائيليون في المواقع الدينية الحساسة، ولا سيما المسجد الأقصى. وفي الواقع، فإن احتلال الأراضي الفلسطينية يكمن في صلب الأزمة التي طال أمدها في الشرق الأوسط. وتمثل الأعمال الإجرامية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين والشعوب الأخرى في المنطقة أخطر تهديد في الوقت الراهن للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال الترويج لسياسة تمييزية تقوم على الدعم الأعمى لما يمارسه النظام الإسرائيلي من احتلال وتعذيب وإبادة وتخويف وعدوان.

وبالمثل، لا تزال إسرائيل تستخف بجميع الأنظمة الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل برفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. ويشكل امتلاك النظام الإسرائيلي لأسلحة نووية أخطر تهديد لأمن جميع دول الشرق الأوسط.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فقد قوبل القرار غير المشروع وغير الحكيم الصادر عن رئيس الولايات المتحدة بشأن القدس، الذي صدر في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وأعلن فيه عن نيته نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس، بإدانة شديدة بوصفه عدوانا سافرا وغير أخلاقي على حقوق الشعب الفلسطيني، وكذلك باعتباره عملا استفزازيا من شأنه دفع المنطقة إلى المزيد من أعمال العنف والفوضى. ويبدو أن النظام الإسرائيلي قد قرر الآن أن ينكر بشكل كامل أي حق فلسطيني في إقامة دولة، وذلك بعد أن شجعه قرار الولايات المتحدة وعدد من التغييرات الأخرى في المشهد السياسي.

وكما كان الحال منذ عقود، تتطلب الحالة في فلسطين عملا واهتماما عاجلين على الصعيد الدولي. وترى جمهورية إيران الإسلامية أن أي حل للأزمة يتطلب إنهاء الاحتلال ووضع حد للجرائم والانتهاكات التي يرتكبها النظام الإسرائيلي؛ واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير؛ وإقامة دولته المستقلة التي تملك مقومات البقاء في فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف.

وفيما يتعلق باحتلال النظام الإسرائيلي للجولان، فإننا نعتبره جزءا لا يتجزأ من أراضي الجمهورية العربية السورية. وندين جميع التدابير التي اتخذتها السلطة غير المشروعة القائمة بالاحتلال لتقويض السلامة الإقليمية لسورية، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التدهور الخطير لحالة حقوق الإنسان وزيادة عدد المستوطنات اليهودية غير القانونية في الجولان السوري المحتل.

في الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد مجددا التزامنا الثابت بالتوصل إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين واستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني على الفور، بما في ذلك حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولة فلسطين المستقلة والتي تملك مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشريف. وفي هذا الصدد، فإننا نستمر في دعمنا للشعب الفلسطيني في كفاحه الشرعي والمشروع ضد الاحتلال وسعيه العادل من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير.

السيد أطلسي (المغرب): أود في البداية أن أشكر لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيسها، السيد شيخ نيانغ، على الجهود القيمة والدؤوبة التي تبذلها اللجنة لدعم حقوق الشعب الفلسطيني العادلة وإشرافها على عدد من البرامج التنفيذية بهدف تمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تحقيق استقلاله الوطني والسيادي العادل والمشروع.

لقد كان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أول أمس، فرصة أخرى يؤكد فيها جلالة الملك محمد السادس – في رسالة التضامن التي بعثها إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ومن خلاله للشعب الفلسطيني وقيادته برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس – على دعم المملكة المغربية الكامل والثابت والدائم للحقوق التاريخية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها الحق في إقامة دولته المستقلة حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية – دولة قابلة للاستقرار والحياة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في أمن وأمان وسلام، وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

إن المملكة المغربية، التي يرأس عائلها لجنة القدس، تتابع بانشغال بالغ وبقلق كبير النهج التصعيدي الذي اختارته إسرائيل في فلسطين، عامة، والقدس، خاصة، الذي يهدف إلى تقويض الوضع القانوني للقدس الشريف، كما حددته قرارات الشرعية الدولية، كجزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وهي بذلك تزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية، بتقسيمها زمانيا ومكانيا، وكذلك بالاعتداءات الممنهجة والمتكررة على حرمة المسجد الأقصى والمصلين فيه، إضافة إلى تصعيد وتيرة الاستيطان، بما في ذلك في القدس الشريف، بما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن، وخاصة القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لقد أكد جلالته، في رسالته سالفة الذكر :

”أن علاقة المغاربة بفلسطين وبالقدس تحديدا، ليست جديدة أو طارئة. فهي علاقة وجدانية متجذرة في مخيلتهم الفردية والجماعية. لقد دأب الحجاج المغاربة المتوجهون إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة على زيارة بيت المقدس الشريف، أولى القبلتين وثالث الحرمين، لمكانته الدينية والروحية عندهم، فلا عجب إذن، أن اتخذ كثيرون منهم القدس مستقرهم للعيش بها أو الدفاع عنها وعن مقدساتها، ومنهم علماء ومتصوفة وتجار.“

لذلك، فإن قضية القدس وفلسطين ظلت دوما ضمن اهتماماتنا للاعتبارات التالية: الالتزام والمسؤولية تجاه قضية عادلة ومشروعة. قضية فلسطين، هي قضية جوهرية في الشرق الأوسط وهي لب الصراع في المنطقة. إحلال السلام العادل والشامل والدائم على أساس حل الدولتين خيار استراتيجي وفقا لقرارات مجلس الأمن ومبادرة السلام العربية، وليس تكتيكا سياسيا. قضية القدس مهمة بالنسبة للأمة العربية والإسلامية، لكونها موئل المسجد الأقصى المبارك وهي كذلك بالنسبة لكل القوى المحبة للسلام لرمزيتها في التسامح والتعايش بين الأديان. أي إجراءات أحادية الجانب تخص القدس تعتبر مرفوضة وعملا غير قانوني وغير شرعي وانتهاكا جسيما للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، بما فيه قرار مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) و٤٧٨ (١٩٨٠)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (دإط–١٠/١٩، في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة.

حل القضية الفلسطينية وفق قرارات الشرعية الدولية من شأنه تفويت الفرصة على قوى الإرهاب والتطرف، التي ظلت توظف انعدام آفاق حل القضية الفلسطينية وقضية القدس، كمطية لتبرير مشروعها الإجرامي في المنطقة. القلق من أن تؤجج الإجراءات غير القانونية التي تطال القدس المشاعر الدينية، باعتبار البعد الروحي للمدنية المقدسة وما قد ينتج عن ذلك من انحراف بالصراع من سياسي إلى ديني، وهو أمر في غاية الخطورة على الأمن والسلم الدوليين، وعلى التعايش والتساكن المنشود بين مختلف الحضارات والثقافات.

لقد أكد جلالته أن الحديث عن فلسطين، لا يكتمل بدون التطرق إلى معاناة الشعب الفلسطيني. وقد أمر جلالته، وعيا منه بالظروف الصعبة التي يمر بها السكان الفلسطينيون في غزة، بإقامة جسرين جويين في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤، لإيصال مساعدات طبية وغذائية، ترسيخا لسياسة التضامن كركن من أركان السياسة الخارجية للمغرب. وخلال هذه السنة،

أشرف جلالته شخصيا، خلال شهر رمضان، على إطلاق مبادرة إنسانية تشمل قطاع غزة والقدس ورام الله.

كما عمل جلالته على إقامة مستشفى ميداني تابع للقوات المسلحة الملكية المغربية في قطاع غزة يتوفر على مجموعة من التخصصات الطبية. وأكد جلالته:

”أن هذه المبادرات لصالح إخواننا الفلسطينيين هي امتداد لعمل متواصل نقوم به بصفتنا رئيس لجنة القدس المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي، من خلال المزاوجة بين العمل السياسي والدبلوماسي على المستوى الثنائي وفي المحافل الدولية أو من خلال العمل الميداني الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، كآلية تنفيذية وميدانية للجنة القدس تحت إشرافنا الشخصي، في إنجاز خطط ومشاريع ملموسة لفائدة إخواننا المقدسيين، تروم في أساسها صيانة الهوية الحضارية للمدينة المقدسة وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمقدسيين ودعم صمودهم وبقائهم في القدس“.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى بالحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة داخل إطار محدد المعالم لتحقيق حل القائم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وأمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧.

لذا، فإن المجتمع الدولي مدعو أكثر من أي وقت مضى للعمل على تحريك عملية السلام، وفق جدول زمني محدد وعلى أسس ومبادئ الشرعية الدولية. إن المغرب لعلى استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدما بعملية السلام، بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار بالمنطقة.

السيد غاييغوس تشيريبوغا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة في موعد يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لشعب دولة فلسطين وإسرائيل.

لقد قررت الجمعية، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين. وقد قال وفد بلدي وغيره من المشاركين في المناقشات المفتوحة المنتظمة، التي ينظمها مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين، في العديد من المناسبات، أن لاجتماعاتنا طابعا طقوسيا تقريبا. إنها كذلك، وقد صارت كذلك. إن موعد ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ليس يوما للاحتفال بل للإحباط والحزن، لأنه لم يتم الوفاء بذلك الالتزام بعد ٧١ عاما من التعهد به، ويمكن أن يقاس ذلك الإخفاق بأرواح البشر وبأوجه الحرمان من كل الأنواع.

وظل موقف بلدي في تلك السنوات ال٧١ ثابتا، وسيظل كذلك لأنه موقف مبدئي. إننا ننوه بكل الجهود التي بذلت طوال تلك السنوات من قبل مختلف وكالات الأمم المتحدة، والممثلين الخاصين والمنسقين، فضلا عن مختلف الدول الأعضاء المعنية. ويجب علينا كذلك أن نكرر دعوتنا إلى إنهاء العنف، أيا كان مصدره، وإلى الحاجة إلى المصالحة الفلسطينية، وإلى حوار حقيقي بين فلسطين إسرائيل.

إن أعمال العنف والحرمان المؤسفة مستمرة من دون تغيير. وتستمر الأزمة الإنسانية والاعتماد على الغير في الغذاء وتدمير البنية التحتية وتدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين. ولا نزال نلاحظ انتهاكات قواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، لا سيما حقوق الأطفال الفلسطينيين.

ويعدُّ هذا فشلا تاما للامتثال لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يظل الضمانة الوحيدة لوجود دولتين.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان بلدي من أوائل البلدان التي اعترفت بدولة فلسطين وانضممنا إلى مقدمي مشروع القرار ١٩/٦٧ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الذي اعترف بالمركز الجديد لفلسطين بصفتها دولة مراقبة غير عضو. وبالتالي، فإننا نؤكد مجددا التزامنا الكامل بروح وطابع جميع قرارات الجمعية العامة التي ما برحت تؤيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني. ونرى أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هي إجراءات غير قانونية، وبالتالي فهي عارية من أي شرعية.

وندعم أيضا العمل الجاري في إطار الأمم المتحدة لأجل كفالة حق جميع اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، على النحو المؤكد والمنصوص عليه في العديد من قرارات الجمعية العامة، وآخرها القرار ٨١/٧٢ المتخذ في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وتحث إكوادور المجتمع الدولي على إحراز تقدم ملموس في دعم التوصل إلى حل سياسي نهائي وعادل للطرفين على أساس وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، باعتباره الطريق الوحيد إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وطمأنة الشعب الفلسطيني على حقوقه الكاملة وتحقيق هدف انضمام دولة فلسطين المستقلة إلى الأمم المتحدة بصفتها عضوا كامل العضوية على النحو المبين في قرار عام ١٩٤٧ بشأن تقسيم فلسطين (القرار ١٨١ (د-٢).

وبالنسبة لزملائي في الجمعية الذين شهدوا مثلي عددا لا يحصى من الاجتماعات كهذا الاجتماع خلال العقود القليلة الماضية، فإنني أود أن أشدد على أن حل هذه المشكلة يتطلب إبداء الإرادة السياسية من جانب الكثيرين من أصحاب المصلحة، ولكن في المقام الأول التحلي بفهم واضح لأن السلام يبنى ويغرس في قلوب وعقول الرجال والنساء والأطفال وليس في فوهات المدفع أو بالقنابل. ولنصلي لكي يتحقق السلام قريبا في الشرق الأوسط.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤ أعطي الكلمة للمراقب عن نظام مالطة ذات السيادة المستقلة.

السيد دي روجاس (نظام مالطة ذات السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لنا لأخذ الكلمة اليوم لمناقشة هذه البنود المرتبطة ببعضها بعضا.

ويتناول أحد مشاريع القرارات التي سينظر فيها مسألة القدس (A/73/L.29) وهي مسألة محورية في قضية فلسطين. وكما تعلم الجمعية، فإن القدس عزيزة جدا على نظام مالطة ذات السيادة المستقلة، لأنها المكان الذي نشأ فيه النظام منذ ما يزيد على ٩٠٠ عام وحيث أنشأنا أول مستشفى هناك. وما تزال مهمة رعاية المرضى والفقراء والفئات الأكثر ضعفا، بغض النظر عن جنسيتهم أو عرقهم أو دينهم الغرض الأساسي لنظام مالطة على مدى أكثر من تسعة قرون.

ونرى مثل الكثير من الوفود الأخرى أن القدس لا تنتمي إلى دولة واحدة بل إلينا جميعا، وإلى البشرية جمعاء. وهي مدينة مقدسة لديانات العالم التوحيدية الثلاثة الكبرى وقبلة للحج والإلهام لملايين لا تحصى من الناس على امتداد ألفيتين من الزمان. وحين تناولت الجمعية العامة قضية فلسطين لأول مرة في عام ١٩٤٧ كانت حكيمة في قرارها إنشاء نظام دولي خاص لمدينة القدس في إطار التقسيم، وأن تتولى إدارتها الأمم المتحدة. بل رسمت حدود ما يسمى الكيان منفصل في خريطة مفصلة مرفقة بالقرار ١٨١ (د-٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧.

ولذلك، يسعدنا أن مشروع القرار المعروض علينا يشير إلى أن القرار ١٨١ (د-٢) يؤكد مجددا أن للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، اهتماما مشروعا بمسألة مدينة القدس وحماية النواحي الروحية والدينية والثقافية الفريدة للمدينة. ونشعر

بالارتياح أيضا بالتأكيدات على أنه ينبغي أن يشمل الحل الشامل والعادل والدائم لمسألة مدينة القدس أيضا أحكاما مكفولة دوليا ترمي إلى ضمان تمتع سكانها بحرية الدين والضمير، فضلا عن ضمان وصول جميع الأديان والجنسيات إلى الأماكن المقدسة الموجودة فيها بحرية ودون عوائق وبصورة دائمة.

كما أعرب ممثل الكرسي الرسولي عند مخاطبته للجمعية العامة في هذا الموضوع في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي (انظر A/ES-10/PV.37) نعتقد أن توفر ضمانات دولية هو الوسيلة الوحيدة القادرة على الحفاظ على الطابع الفريد للقدس ولضمان الحوار والمصالحة لأجل تحقيق السلام في المنطقة. ونؤيد ذلك الرأي، ونرحب بهذه المبادرة الجديدة والحسنة التوقيت من جانب الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في مشاريع القرارات A/73/L.34، A/73/L.33، A/73/L.32، A/73/L.31، عقب اختتام المناقشة بشأن البند ٣٨.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٨

الحالة في الشرق الأوسط

تقريرا الأمين العام (A/73/322 **و** A/73/346)،

مشروعا قرارين (A/73/L.29 **و** A/73/L.30).

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/73/L.29 و A/73/L.30.

السيد طايل (مصر): يشهد العالم أزمات إنسانية عدة وتتركز معظم تلك الأزمات للأسف في منطقة الشرق الأوسط، والتي تفاقمت فيها حالة عدم الاستقرار مؤخرا. إلا أننا لا يجب أن ننسى أن أحد جذور عدم الاستقرار يعود إلى عقود مضت من الظلم الذي شهدته الشعوب العربية تحت وطأة الاحتلال منذ أكثر من ٥٠ عاما. إن المزاعم التي تحاول أن تجد في أزمات المنطقة ذريعة لغض الطرف عن احتلال الأراضي العربية، هي مزاعم تتناقض مع أبسط مبادئ الإنسانية وتكرس أوضاعا غير قانونية تتزايد عواقبها الوخيمة على المنطقة والعالم مع طول زمن الاحتلال ومع استمرار قبول ممارساتها ضد شعوب من المفترض أنها تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها نظراؤها في العالم، لا سيما الحق في الحرية وتقرير المصير والانتماء إلى الوطن.

تعبيرا عن تمسك المجتمع الدولي بحقوق الشعبين الفلسطيني والسوري، أقدم اليوم إلى الجمعية العامة نيابة عن مقدمي مشروعي القرارين هذا العام في إطار البند ٣٨ من جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط“.

يؤكد مشروع القرار الأول المعنون ”القدس“(A/73/L.29) مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضعية الخاصة للقدس المحتلة.

ويؤكد على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لفرض ولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف هي إجراءات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة. كما يعرب المجتمع الدولي بمشروع القرار هذا عن القلق البالغ إزاء استمرار إسرائيل في القيام بأنشطة استيطانية غير قانونية، بما في ذلك إزاء الخطة المعروفة بـ E-1، وتشييدها للجدار العازل في القدس الشرقية وحولها بما يزيد من عزل المدينة عن بقية الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا، ومن منطلق حرصنا على خيار السلام، وحفاظاً على الأهمية الدينية لمدينة القدس، فإن مشروع القرار يؤكد أهمية مراعاة الشواغل المشروعة لكلا الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، من خلال التوصل لضمانات دولية تكفل حرية الديانة لسكان

المدينة وتتيح للجميع، على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم، إمكانية الوصول بحرية إلى الأماكن المقدسة. كما يدعو في الوقت ذاته إلى احترام الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة بالقدس، فعلاً وقولاً، بما في ذلك الحرم القدسي الشريف. ومن المهم اليوم الإشارة إلى الإضافة التي شهدها مشروع القرار هذا العام، والتي تؤكد أهمية القدس للأديان السماوية الثلاثة، وهو ما يستهدف، مرة أخرى، التأكيد على ما نهتم بتكراره، وهو أن قضية القدس، والقضية الفلسطينية برمتها، هي قضية سياسية قانونية إنسانية، وليست قضية دينية، ومن ثم فإن تسويتها لن تتم إلا من خلال قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تعد المرجعية الوحيدة للعلاقات بين الدول والشعوب.

ونتقدّم كذلك اليوم بمشروع القرار الثاني تحت نفس البند وعنوانه ''الجولان السوري'' والمحتوى في الوثيقة A/73/L.30، لنؤكد للمجتمع الدولي أن الأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تشهدها سورية والشعب السوري، لن تُنسي العالم أن جزءاً مهماً من أرض سورية ما زال يعاني من الاحتلال، وأن حق الشعب السوري في تلك الأرض لن يزول أو يسقط بالتقادم، أو نتيجة لأي ظروف يعاني منها هذا الشعب الشقيق. هذا ويؤكد المشروع مجدداً أنه رغم مرور أكثر من ٣٥ عاماً على صدور قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، إلا أن إسرائيل لم تمتثل حتى الآن لأحكام هذا القرار، كما يؤكد انطباق اتفاقيتي لاهاي لعام ١٩٠٧ وجنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، ويؤكد عدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها، والاستيطان الإسرائيلي فيها، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان حتى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وباحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الشأن.

ما زالت شعوب المنطقة تعاني من آثار الحرب والعدوان، وتتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك، وكما عكست قرارات الجمعية العامة على مدار عشرات الأعوام، فإن ذلك لن يتحقق دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي بإنهاء احتلال جميع الأراضي الفلسطينية والعربية، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ولمبدأ الأرض مقابل السلام، ولقواعد القانون الدولي.

لذلك، وفي النهاية، فإنني بالنيابة عن الدول المشاركة في تقديم مشروعي القرارين وبالأصالة عن مصر، أتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة للمشروعين، وأحثكم جميعاً على التصويت تأييداً لهما، تفادياً لضياع الحقوق القانونية للشعوب، وتأكيداً لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد المنذر (سورية): أشكر وفد جمهورية مصر العربية الدائم على تقديمه مشروعي القرارين A/73/L.30 و A/73/L.29 المعنونين: ''الجولان السوري'' و''القدس''، والشكر موصول لكل الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار الخاص بالجولان، وتلك التي تصوّت تأييداً له.

تنظر الجمعية العامة، سنوياً، في البند المتعلق بالحالة في الشرق الأوسط منذ دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في العام ١٩٧٠. وتطالب الجمعية العامة، في كل دورة، إسرائيل بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، مؤكدة على أن أي إجراءات تتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في الأراضي العربية المحتلة لفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على كل من مدينة القدس والجولان السوري المحتل، هي إجراءات غير قانونية وليس لها أية شرعية على الإطلاق، وتعتبر لاغية وباطلة. وتنسجم الجمعية العامة في قراراتها المتكررة هذه انسجاماً تاماً مع الموقف الذي عبّر عنه مجلس الأمن بالإجماع عندما اتخذ القرارين ٤٨٧ (١٩٨٠) الخاص بالقدس المحتلة و ٤٩٧ (١٩٨١) الخاص بالجولان السوري المحتل، وهما القراران اللذان رفضا قراري سلطات الاحتلال الإسرائيلية الاستفزازيين الأحادي الجانب بضم القدس الفلسطينية والجولان السوري المحتلين واعتبرهما باطلين ولاغيين وليس لهما أي أثر قانوني على الإطلاق.

لقد مضت أكثر من سبعة عقود على احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وعلى محنة أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني تم طردهم من وطنهم والاستيلاء على أرضهم وبيوتهم وأرزاقهم في ظل دعم ومساندة وحماية من بعض الدول لإسرائيل، مما جعل إسرائيل تتغطرس في المنطقة وترفض تنفيذ مئات القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال هذه العقود الطويلة، وتتوسّع وتبتلع المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية، وترتكب جرائم واعتداءات وانتهاكات ممنهجة وموثّقة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي كلها ترقى لأن تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

تؤكد حكومة بلادي على موقفها الثابت والمبدئي الداعم للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨. وإن أي إجراءات تتناقض أو تنتقص من هذه الحقوق هي إجراءات باطلة ومرفوضة وتهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم، خاصة القانون العنصري الذي أصدرته ”إسرائيل“ تحت مسمى ”قانون الدولة القومية“، وقرار الإدارة الأمريكية نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس وقطع التمويل عن الأونروا.

ما زالت ”إسرائيل“ تحتل جزءاً غالياً من أرضنا في الجولان السوري، وما زال أهلنا هناك يعانون من احتلالها ومن ممارساتها القمعية والعدوانية. فإسرائيل تحاول منذ اليوم الأول للاحتلال تغيير الوضع القانوني والسياسي للجولان السوري المحتل باتباع انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان عبر محاولاتها الفاشلة الممتدة من محاولة فرض الجنسية الإسرائيلية على أهلنا الصامدين هناك في العام ١٩٨١، وصولاً إلى قرارها الباطل بإجراء مهزلة الانتخابات المحلية في الجولان السوري المحتل في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، والتي أفشلها جميعها أهلنا الصامدون في الجولان السوري المحتل فشلاً ذريعاً.

كما تستمر إسرائيل في مصادرة الأراضي في الجولان السوري المحتل، وتوسيع المستوطنات فيه، ونهب ثرواته، وتشويه تاريخه وسرقة آثاره وزرع الألغام فيه، وحرمان المواطنين السوريين الصامدين فيه من حقهم في التواصل مع ذويهم في وطنهم الأم سورية، ومن حقهم في الدراسة وفقاً لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم سورية، ومن حقهم في بناء مشافٍ وطنية سورية في بلداتهم المحتلة في الجولان، إضافة إلى تماديها في سياسة الإرهاب والقمع والتمييز العنصري والاعتقال التعسفي بحق المواطنين السوريين، والتضييق عليهم في كل مناحي الحياة، بما في ذلك حقهم في مقاومة الاحتلال الذي كفلته القوانين والأعراف الدولية، واعتقالهم وإجراء المحاكمات الصورية بحقهم، وإصدار أحكام طويلة بالسجن عليهم، ومعاملتهم كمجرمي حرب.

وهنا، لا بد أن نذكر المجتمع الدولي بماندیلا سورية، الأسير صدقي سليمان المقت الذي أعاد الاحتلال الإسرائيلي اعتقاله في آذار/مارس ٢٠١٥ بعد ٢٧ عاما أمضاها في المعتقلات الإسرائيلية. وحكمت عليه بالسجن ١٤ عاما لأنه فضح ووثق بالصوت والصورة تعاون إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، مع جبهة النصرة الإرهابية والتنظيمات الإرهابية الأخرى التي كانت تنشط في منطقة الفصل في الجولان. ونطالب هذه المنظمة الدولية بالعمل دون أي تأخير على إطلاق سراحه وسراح الأسير الشاب أمل أبو صالح وبقية الأسرى الذين اعتقلتهم إسرائيل منذ أيام عقب مهزلة الانتخابات المحلية.

يجدد بلدي التأكيد على أن حق سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧. هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل ولا يسقط بالتقادم. وأن أرضنا المحتلة وحقوقنا المغتصبة ستعود بكاملها إلينا نحن أصحابها الشرعيون. وعلى إسرائيل ومستوطنيها أن يغادروا أرضنا في الجولان عاجلا أم آجلا. ونؤكد على أننا لن نتخلى

عن حقنا في استعادة أرضنا المحتلة وتحرير مواطنينا الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري بكافة الوسائل التي يضمنها الميثاق ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

لقد طلب مجلس الأمن في قراره ٤٩٧ (١٩٨١) من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن خلال أسبوعين بشأن تنفيذ القرار، وقرر أنه في حال عدم الامتثال الإسرائيلي يجتمع مجلس الأمن بصورة استثنائية في مدة لا تتجاوز ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢ للنظر في اتخاذ الإجراءات الملائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ويحق لنا أن نسأل بعد مرور سبعة وثلاثين عاما على اتخاذ هذا القرار وبعد اعتماد الجمعية العامة لعشرات القرارات التي تؤكد على عدم امتثال إسرائيل لتنفيذ هذا القرار، ماذا تنتظرون لتنفيذ قراركم هذا وإرغام إسرائيل على إنهاء احتلالها للجولان السوري. وماذا تنتظرون لوضع حد لانتهاكات إسرائيل واعتداءاتها على أراض الجمهورية العربية السورية والتي كان آخرها عدوان إسرائيل مساء يوم أمس ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ على منطقة الكسوة جنوب دمشق، والتي تشكل دليلا دامغا على انتقال إسرائيل إلى مرحلة جديدة من ممارسة إرهاب الدولة، بحيث أصبحت تنافس في إجرامها وإرهابها وقتلها للمدنيين تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين.

لم يعد مقبولا أن يكون تعامل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مع هذا الاحتلال الإسرائيلي الغاشم تعاملا روتينيا أو تضامنيا دون أي تحرك جدي يثمر نتائج حقيقية. ولذلك فإن الأمم المتحدة مطالبة باتخاذ الإجراءات الفورية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل إلى خط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ وتطبيق قرارات المجلس ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١).

ختاماً، أدعو جميع الدول إلى التصويت تأييدا ً للقرار المعنون، ”الجولان السوري والقرارات المتعلقة بفلسطين“.

السيدة نزهة (ملديف) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا تزال منطقة الشرق الأوسط تسيطر على مخيلة الملديفيين، صغارا وكبارا على حد سواء، لا لأننا نعيش في منطقة الشرق الأوسط أو حتى في منطقة متاخمة لها بل لأننا نهتم بمعاناة الكثير من الأبرياء الذين حرموا من حقهم في الحياة وفي الكرامة الإنسانية الأساسية والتعليم والصرف الصحي والرعاية الصحية. إننا ندعم التوصل إلى تسوية للصراع في فلسطين وندعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني لفلسطين، والذي لا يزال يشكل السبب الجذري لدورات العنف والصراع التي لا تنتهي في المنطقة بأسرها.

ما فتئت ملديف تؤمن دائما بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام مع إسرائيل هو الحل الوحيد الناجع للنزاع في فلسطين. هذا هو الحل الذي دعا إليه مجلس الأمن، ولا سيما في قراراته ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦). لذلك تدعو ملديف إسرائيل إلى التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والاحترام الكامل للالتزامات القانونية التي تعهدت بها في اتفاقات أوسلو وتنفيذ مبادرة السلام العربية وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية.

ومع ذلك تظل قضية فلسطين دون حل وتفتقر إلى إحراز تقدم ملموس. مؤخرا في أيلول/سبتمبر، رفضت المحكمة العليا في إسرائيل التماسا لمنع هدم قرية في الضفة الغربية وهو ما سيؤدي إلى تشريد مئات الأشخاص وتركهم بلا مأوى ودون سبل لكسب العيش أو مدرسة لأطفالهم أو حصولهم على الرعاية الصحية الأساسية. وهذا يجسد فشل النظام الدولي في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني في منطقة الشرق الأوسط. واليوم ننضم مرة أخرى إلى العديد من البلدان في الدعوة إلى وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للأراضي الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني حقه المشروع في تقرير المصير.

ما زالت الحالة الإنسانية في سورية تتدهور حيث يدخل النزاع عامه السابع. أدت المعركة في حلب إلى تحويل البلدة إلى أنقاض وركام. يخشى العالم بأسره الآن اندلاع صراع آخر في محافظة إدلب في شمال غرب سورية، مما قد يؤدي إلى أسوأ كارثة إنسانية في هذا القرن. وإذا حدث ذلك، سيتم تشريد أكثر من ٣ ملايين شخص ويصبحون بلا مأوى أو طعام وستتعذر إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية.

ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات أكثر حزما لوقف مد المعاناة في سورية. إن التدخل لدواع إنسانية يمثل ضرورة مطلقة، ولكن لا بد من التوصل إلى حل سياسي دائم.

الحالة المتردية أصلا في الشرق الأوسط تتفاقم بسبب الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش الذي يتسبب في إلحاق الدمار ويفرض ظروفا اجتماعية بالغة الصعوبة من خلال أعمال العنف الوحشية وسفك الدماء. تلك التنظيمات لا تعترف بالحدود أو تميز بين الشباب والشيوخ والنساء والرجال، ولا تحترم أي دين أو ثقافة. وملديف تدين أي محاولة لربط الإرهاب بأي دين معين أو ثقافة أو تقليد. ونرى أيضا أنه يجب معالجة عوامل الإرهاب من خلال التعاون الدولي الذي يركز على مكافحة التطرف المصحوب بالعنف.

ومن الأهمية بمكان أن نتجاوز قيود الماضي للمضي قدما نحو مستقبل واعد. هذه هي التسوية التوفيقية التي يجب أن تقدمها شعوب وقادة بلدان المنطقة من أجل إنقاذ منطقة كانت مهد الحضارة الإنسانية ومنشأ العديد من أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي المبكر. وعليه فإن ملديف على استعداد للعمل على إيجاد حل دائم لهذا الصراع وكلها أمل في إمكانية ذلك، لأننا نعتقد أن هناك دائما مجالا للأمل في أي مشقة.

السيد بيشو (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة. وأود أن أتناول بندي جدول الأعمال ٣٨ ”الحالة في الشرق الأوسط“ و ٣٩ ”قضية فلسطين“، وفيما يتعلق بالبند الأخير أحيط علما بصفة خاصة بأن يوم أمس كان اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ما انفكت الحالة في الشرق الأوسط متقلبة ومعقدة. إن التحديات المتشابكة تتطلب اهتماما مستمرا من المجتمع الدولي. ففي اليمن علينا إحراز تقدم بسرعة، حيث يتعرض لخطر المجاعة أكثر من ١٤ مليون شخص. أما في سوريا، فلم نشهد بعد تقدما كبيرا ثابتا على الجبهة السياسية أو الجبهة الإنسانية. وما برحت عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى المسائل المركزية في تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة. النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يسهم في الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا، وعدم إحراز تقدم ملموس يشكل عائقا أمام تحسن العلاقات بين الجهات الفاعلة الإقليمية. وترك هذه المسألة من دون حل ينطوي على تكلفة دبلوماسية وأمنية، وهي تكلفة يتحملها الجميع. إن السبيل الوحيد للتوصل إلى حل لذلك الصراع يتمثل في المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ومن الواضح أنه لا مندوحة من استئناف محادثات السلام، ولكن لا تزال التوقعات الحالية قاتمة. ولا بد للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، من الاستمرار في الاضطلاع بدوره في المساعدة على تهيئة بيئة مواتية للسلام. وعلى الرغم من أن هناك العديد من الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها، أود أن أبرز ثلاثة أفعال يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بها الآن.

أولا، يتطلب بناء الثقة فيما بين الأطراف، تعزيز الدعم الدولي. ونحن نقدر مختلف الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية. إن اليابان ملتزمة بالاستمرار في تدابير بناء الثقة الفريدة عن طريق مبادرة ممر السلام والازدهار، وهي مبادرة تشجع وتدعم الترابط في المنطقة، والاستقلال الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التعاون الإقليمي مع فلسطين، والأردن، وإسرائيل.

ثانيا، يواصل المجتمع الدولي دعمه القوي للحل القائم على وجود دولتين. وهذا لا يعني فقط الإعراب عن الدعم السياسي، بل أيضا رفض أي نشاط يقلص من آفاق إمكانية تحقيق هذا الحل. إن استمرار أنشطة الاستيطان الإسرائيلية يشكل انتهاكا للقانون الدولي ويجب أن يتوقف على الفور. ولا يزال العنف يشكل تهديدا رئيسيا للسلام. وتدين اليابان جميع أعمال العنف وترفض التحريض على العنف وتمجيده لأن ذلك يتعارض أساسا مع الحل السلمي للنزاع. يؤدي المجتمع الدولي أيضا دورا في تعزيز المعايير المتفق عليها دوليا، بما في ذلك وضع القدس، لدعم الحل القائم على وجود دولتين.

أخيرا، يجب علينا العمل فورا على التخفيف من حدة الحالة الاقتصادية والإنسانية المتردية للغاية في غزة. بينما ينبغي علينا أن ننفذ بسرعة مجموعة التدابير المتفق عليها في لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، من المهم جدا عودة السلطة الفلسطينية إلى غزة.

فيما يتعلق بالاستقرار والأمن الأوسع نطاقا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مبادئ كونو الأربعة التي أعلنها وزير الخارجية في العام الماضي. تشدد تلك المبادئ على المساهمات الفكرية والبشرية؛ ثانيا، الاستثمار في البشر؛ ثالثا، بذل الجهود المستمرة؛ رابعا، تعزيز الجهود السياسية. تدير اليابان عدة برامج ذات نتائج ملموسة، مثل مدينة أريحا الصناعية الزراعية في فلسطين، وهي في السنة العاشرة من عمليتها، ومن خلال مبادرة بناء القدرات للمعلمين والمدربين في الشرق الأوسط. نحن ملتزمون بدعم تلك الجهود.

تؤمن اليابان بما يمكن أن نحققه من خلال الجهود المتعددة الأطراف في الأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك الجمعية العامة، العمل على تهيئة أجواء إيجابية من أجل إحلال السلام بدلا من إذكاء نار الفرقة. ستواصل اليابان التعاون بشكل بناء من أجل تحقيق هذه الغاية.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): منذ عقود عديدة ما برحت روسيا ترتبط مع بلدان الشرق الأوسط بروابط الصداقة والحوار البناء والتعاون ذي المنفعة المتبادلة. فقد صمدت علاقاتنا أمام اختبار الزمن. نحن مهتمون بإخلاص باستعادة الاستقرار في المنطقة في أقرب وقت ممكن. بيد أن واقع الحال اليوم هو أن الحالة في الشرق الأوسط صعبة ولا تزال تتطلب بذل جهود جماعية مهمة. لا يمكننا إحراز تقدم في حل الأزمات الحادة في المنطقة ودحر الإرهاب إلا بالتعاون الواسع والدبلوماسية المتعددة الأطراف.

نؤمن أيمانا شديدا بأنه من الممكن وضع رؤية مشتركة للسُبل الكفيلة بإحراز تقدم صوب تحقيق الاستقرار والتطبيع في الشرق الأوسط بالرغم من الاختلافات في نهجنا. فقد برهن على ذلك العمل المشترك للبلدان الضامنة لعملية أستانا، ونحن منفتحون على كل من يريد المشاركة في هذه الجهود. بالعمل معا، يمكننا أن نفعل الكثير لتحسين الحالة في الشرق الأوسط. كما دعا إليه رئيس روسيا فلاديمير بوتين، فإننا باتحادنا في أوسع جبهة ممكنة، يمكننا أن نحقق إنجازات جوهرية في مجال مكافحة الإرهاب. وبالعمل معا بوسعنا أن نضع حدا لإراقة الدماء في اليمن، ونحقق الاستقرار في ليبيا، ونساعد اللاجئين السوريين على العودة إلى ديارهم، ونعالج أزمة الهجرة العالمية، وندعم التطبيع في العراق، وننهي حالة الجمود في الأزمات الأخرى. إن بلدان المنطقة لديها ثروة ثقافية وإنسانية وإمكانيات طبيعية تمكنها من التنمية المستدامة بل حتى تمكنها من تحقيق الازدهار. غير أن هذه الإمكانات لن تتحقق بالكامل إلا عندما ينتهي التدخل في الشؤون الداخلية للدول في الشرق الأوسط. وعلى غرار الأحكام الأخرى المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، يجب أن يحترم مبدأ عدم التدخل. ونرى أساسا متينا في الاحترام الصارم لسعينا الجماعي إلى حل الأزمات، أولا وقبل كل شيء من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهما الضامنان الأساسيان للنظام القانوني الدولي الراهن.

لن نقبل بالتحريفية التاريخية العدوانية التي تستهدف مختلف الاتفاقات الدولية ذات الصلة، وهي اتفاقات تم التوصل إليها على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، من بين أمور أخرى. وهذه المحاولات الخطيرة لا تبطل الجهود السابقة المبذولة لحل الصراعات فحسب، بل أيضا تقوض سلطة المنظمة، وبشكل عام تنخر في صلب القانون الدولي. ينبغي ألا نركز جميع جهودنا على السياسات الانفرادية التحريفية، بل على تكثيف سياسات الوساطة، بالاقتران مع قيام الأمم المتحدة بدور قيادي من أجل بدء أو إحياء آليات الحوار لتسوية الأزمات التي تقع في صميم النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، وهو نزاع من الأساسي حسمه لتحسين الحالة في جميع أنحاء المنطقة.

للأسف، لا تزال الاتجاهات المزعزعة للاستقرار تسود الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأصبحت آفاق استئناف عملية المفاوضات بعيدة المنال بصورة متزايدة. إن فجوة سوء الفهم وانعدام الثقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين آخذة في الاتساع. وبدلا من توجيه نداءات السلام والمبادرات السلمية، نرى الآن أن ما يتصدر الحالة هو العنف، والتدابير الانفرادية والتصريحات المؤججة للمشاعر والمحاولات الرامية إلى إيجاد وقائع جديدة على الأرض، والإضرار بإمكانية التوصل إلى تسوية. وما زال التوتر يحيط بقطاع غزة، حيث لم يتحقق الهدوء النسبي إلا في الآونة الأخيرة، بفضل الجهود الهائلة. ونأمل أن يستديم ذلك الهدوء ويطول أجله، لأن ذلك من شأنه أن يمكن المجتمع الدولي من تعبئة الجهود لتحسين الحالة الإنسانية المزرية في قطاع غزة والتركيز على النهوض بالعملية السياسية. وغني عن القول إنه ينبغي تقديم هذه المساعدة بالتنسيق الوثيق مع السلطات الفلسطينية الشرعية بقيادة الرئيس عباس، وينبغي إدماجها في مهمة استعادة الوحدة الفلسطينية.

وقد ظل موقف روسيا متسقا. إن تحقيق تسوية عربية – إسرائيلية شاملة ومستدامة وحل القضية الفلسطينية أمر ممكن على أساس معترف به دوليا يشمل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام فيما يتعلق بجميع الأراضي المحتلة، ومن بينها الجولان السوري المحتل. ولا يزال مفهوم حل الدولتين، الذي يفترض إقامة دولة فلسطينية في المنطقة نتيجة للمفاوضات، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، يمثل أداة حاسمة في التسوية. وأي سياسة تهدف إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع غير مقبولة، ونحن نعتبر أن توسيع المستوطنات الإسرائيلية وهدم الممتلكات الفلسطينية وطرد العائلات الفلسطينية أمورا غير قانونية. وندين جميع أشكال العنف والخطاب المؤجج للمشاعر. ونعتقد أن الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين هو وحده الذي يمكن أن يتيح إمكانية إيجاد حلول لجميع قضايا الوضع النهائي. وينطبق ذلك على القدس واللاجئين والحدود والقضايا الأمنية الإقليمية الأساسية. ولا يمكننا ببساطة انتقاء هذه المشاكل الحساسة وإلغاء النظر فيها قبل أن تناقشها الأطراف.

وستواصل روسيا القيام بدور نشط في الشرق الأوسط بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن وعضوا في مجموعة الوسطاء الدوليين الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، والتي تبقى صيغة الوساطة الوحيدة التي أقرتها قرارات مجلس الأمن. وما زال الاقتراح بعقد اجتماع قمة بين زعيمي فلسطين وإسرائيل في روسيا مطروحا على الطاولة. وسنواصل تقديم المساعدة المالية والسياسية إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتكتسي عمليات الأونروا أهمية بالغة، إذ أن لها تأثيرا هاما في تحقيق الاستقرار في الأرض الفلسطينية وفي بلدان الشرق الأوسط. ويجب على الوكالة أن تصمد وأن تؤدي وظائفها بشكل كامل.

ويؤيد الاتحاد الروسي وضع جدول أعمال إيجابي وموحد للمجتمع الدولي بأسره بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين. والأمر الذي سيكون حاسما بالنسبة لجهودنا المشتركة في المنطقة هو تهيئه الظروف المفضية إلى تعزيز جو عام من الثقة. ويكتسي هذا الأمر أهمية أساسية بالنسبة للعلاقات بين الدول

العربية وإسرائيل وإيران. ونود أن نُذكِّر الجمعية العامة بأن مجلس الأمن طلب في قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) إلى الأمين العام أن يعمل مع دول المنطقة للاتفاق على تدابير لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وهذا ليس بالأمر السهل، ولكن علينا أن نعمل على ذلك. وروسيا على استعداد لبذل كل جهد ممكن لمساعدة جميع شركائنا الإقليميين، دون استثناء. ويجب أن يكون هدفنا النهائي هو إنشاء هيكل أمني إقليمي شامل للجميع حقا، من شأنه أن يشمل جميع الدول في ذلك الجزء من العالم. ولا يزال مفهومنا لتعزيز الأمن في منطقة الخليج الفارسي من خلال ضمانات دولية ذا أهمية، ويمكن أن يبدأ تنفيذه بعقد مؤتمر بمشاركة دول المنطقة دون الإقليمية. وعلى المدى الطويل، يمكن توسيع نطاقه ليشمل دولا أخرى في الشرق الأوسط.

ونود أن نشدد على وجوب أن تتبع جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة منطق حل هذه المشاكل. وروسيا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر بصورة محايدة ومنفتحة بشأن جميع هذه الجوانب وغيرها.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأننا سنبت في مشروعي القرارين A/73/L.29 و A/73/L.30 بعد البت في مشاريع القرارات A/73/L.31 و A/73/L.32 و A/73/L.33 و A/73/L.34، المقدمة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

قضية فلسطين

مشاريع القرارات (A/73/L.31 **و** A/73/L.32 **و** A/73/L.33 **و** A/73/L.34)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*) قبل أن تبت الجمعية في مشاريع القرارات هذه الواحد تلو الآخر، أود أن أُذكر الأعضاء بأنه ستتاح لهم الفرصة لتعليل تصويتهم على مشاريع القرارات الأربعة كافة قبل أو بعد البت فيها جميعا.

نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/73/L.31 و A/73/L.32 و A/73/L.33 و A/73/L.34.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أُذكر الوفود بأن تعليلات التصويت ينبغي أن تقتصر على ١٠ دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ،يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الوفد الفلسطيني على النتيجة الناجحة لمفاوضاتنا بشأن عدد من مشاريع القرارات التي تبت الجمعية العامة فيها الآن. ونتيجة لهذه المفاوضات، يؤكد الاتحاد الأوروبي موقفه بالنسبة لمجموعة القرارات.

ونود في الوقت الحالي أن نسجل في المحضر أنه فيما يتعلق بجميع مشاريع القرارات التي اعتمدت خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، يعتبر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن عبارة ''الحكومة الفلسطينية''، حيثما وردت، تشير إلى السلطة الفلسطينية. وفضلاً عن ذلك فإن استخدام كلمة ''فلسطين'' في أي من مشاريع القرارات تلك لا يمكن أن يُفسر على أنه اعتراف بدولة فلسطين، كما أنه لا يخل بالمواقف الفردية لدولنا الأعضاء بشأن هذه المسألة ومن ثم، لا يخل بمسألة صحة الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة فيها. ونشير أيضا إلى أن الاتحاد الأوروبي برمته لم يقدم توصيفا قانونيا فيما يتعلق بعبارة ''التشرد القسري'' المستخدمة في عدد من مشاريع القرارات المقدمة في إطار البند ٣٩ من جدول الأعمال.

وتشير بعض القرارات المزمع اعتمادها اليوم إلى المواقع المقدسة في القدس. ويعرب الاتحاد الأوروبي عن شعوره بالقلق إزاء التطورات المثيرة للقلق والاشتباكات العنيفة المتكررة التي تقع عند جبل الهيكل/الحرم الشريف. ويُذكر الاتحاد الأوروبي بالأهمية الخاصة للمواقع المقدسة ويدعو إلى احترام الوضع الراهن القائم منذ عام ١٩٦٧ فيما يتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف، بما ينسجم مع التفاهمات السابقة ويحترم الدور الخاص الذي يضطلع به الأردن في هذا الصدد. ويُذكر الاتحاد الأوروبي بأن موقفه بشأن مشاريع القرارات تلك لا يعني ضمنا تغييرا في موقفه بشأن الاصطلاح المتعلق بجبل الهيكل/الحرم الشريف. ويشدد الاتحاد الأوروبي على ضرورة أن تعبر الصياغات المستخدمة فيما يتعلق بالمواقع المقدسة في القدس عن أهمية المواقع المقدسة ودلالتها التاريخية للديانات التوحيدية الثلاث وأن تحترم الحساسيات الدينية والثقافية. وقد يؤثر الاختيار المستقبلي للعبارات على دعم الاتحاد الأوروبي الجماعي لمشاريع القرارات، وفقا لنمط التصويت القائم.

السيدة فورمان (إسرائيل) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشير تعليل التصويت هذا إلى جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال. لقد اتخذت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ القرار ١٨١ (د-٢)، الذي دعا إلى إقامة دولتين مستقلتين، عربية ويهودية تعيشان جنبا إلى جنب. وقبلت دولة إسرائيل ذلك القرار ورفضه العالم العربي. وبعد يوم واحد فقط من إعلان إسرائيل استقلالها في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، غزا تحالف للجيوش العربية إسرائيل. وقد كان هدفهم بسيطا: تدمير الدولة اليهودية المنشأة حديثا.

وقد صادفت يوم أمس، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذكرى السنوية الحادية والسبعين لذلك التصويت الحاسم للأمم المتحدة (انظر A/PV.128). وكان ينبغي أن يكون يوما للاحتفال، ولكن عاما تلو الآخر، يصبح هذا اليوم التاريخي دورة سنوية لتقريع إسرائيل. ولا تزال بعض البلدان ترفض القبول بوجود دولة إسرائيل في الشرق الأوسط. وقد سمعنا البعض منها تتكلم أمس (انظر A/73/PV. 42) وفي وقت سابق من هذا اليوم.

إننا نعيش في عصر تحتدم فيه العديد من الأزمات في جميع أنحاء الشرق الأوسط وفي أنحاء العالم.

من العار أن الأمم المتحدة، بدلا من معالجة هذه الأزمات، تتخذ العديد من القرارات المتحيزة وتكرس موارد ثمينة لهيئات مسيسة هدفها الوحيد هو مهاجمة إسرائيل والتنديد بها.

وإحدى تلك الهيئات هي اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وهي لجنة لا تقوم سوى بترديد خطاب سياسي انفرادي ضد دولة عضو في الأمم المتحدة، وتستخدم أموال جميع الدول الأعضاء للقيام بذلك. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، دعت اللجنة متحدثا ضيفا أشار إلى أن تضامن المجتمع الدولي يتطلب تأييد حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض الجزاءات على إسرائيل. واختتم بيانه بالدعوة إلى إقامة فلسطين الحرة من النهر إلى البحر. وبالنسبة لأولئك الذين ليسوا على دراية بخارطة المنطقة، هناك معنى واحد فقط لما اقترحه – دولة فلسطينية، ليس جنبًا إلى جنب مع إسرائيل، ولكن بدلاً من إسرائيل.

إن شعبة حقوق الفلسطينيين تدعم هذه اللجنة. وقد دعت الشعبة في العام الماضي عدة منظمات ومتحدثين لهم ارتباطات واضحة وعلنية بالإرهاب للمشاركة في أنشطة اللجنة. وأود أن أكرر ذلك، لقد وفرت هيئة تابعة للأمانة العامة، ممولة من مساهمات جميع الدول الأعضاء، منبرا لمن يؤيدون الإرهاب ويمجدوه علنا. وهذا ليس مجرد استخدام سيء لوقتنا، ولكنه يتعارض مع قيمنا تمامًا، وهذا أمر مزعج ومخز حقا.

هذا ليس كل شيء، فشعبة حقوق الفلسطينيين هي المكتب الوحيد للأمانة العامة الذي يروج لجدول أعمال يستهدف مباشرة

دولة عضوا بعينها، ويتضمن ١٥ وظيفة مدفوعة الأجر للقيام بذلك. علاوة على ذلك، فإن تمويل الشعبة يغطي جزءا كبيرا من تذاكر الطيران من الدرجة الأولى بحيث يتمكن المشاركون في فعالياتها المعادية لإسرائيل من السفر إلى أي مكان في العالم لحضور أنشطتها. ولا مثيل حقا لهذه الشعبة وهذا التمويل في الأمم المتحدة، لا سيما وأن إدارة الشؤون السياسية تبذل قصارى جهودها من أجل القيام بمسؤولياتها التي لا تنتهي بموارد بشرية ومالية محدودة.

أنتقل الآن إلى البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين، بقيادة إدارة شؤون الإعلام، الذي ينظم حلقة دراسية سنوية عن السلام في الشرق الأوسط. ولا ينبغي تضليل أحد بالعنوان، حيث أنه لا علاقة للندوة بالسلام. بل لديها علاقة بمشاعر معادية لإسرائيل ولا تقوم بالكثير لتعزيز الحوار والتفاهم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وعقدت ندوة هذا العام بعنوان ”سبعون عاما على النكبة“. ومصطلح ”النكبة“ يعني الكارثة. وباعتماد ذلك المصطلح في الحلقة الدراسية، يؤيد البرنامج الإعلامي الخاص لإدارة شؤون الإعلام رفض الفلسطينيين لشرعية إسرائيل. واسمحوا لي أن أكون واضحا، فالإشارة إلى إنشاء إسرائيل بالكارثة ليست بيانا تضامنيا مع الفلسطينيين، بل هو إنكار لحق إسرائيل في الوجود.

ولا سبيل إلى تبرير حقيقة أن الأمم المتحدة تنفق حوالي ٦,٥ مليون دولار من ميزانيتها على المنظمات والهيئات التي لا تفعل شيئاً سوى محاولة عزل إسرائيل. فهي لا تنحاز فقط إلى جانب واحد، بل إنها خطيرة وتعطي الكلمة للذين يعملون ضد التوصل إلى حل سلمي.

والمشكلة لا تنتهي بتخصيص تمويل الأمم المتحدة. بل تستمر بمشاريع القرارات التي سنصوت عليها اليوم، حيث يناقش اثنان منها جبل الهيكل، وهو مكان مقدس لجميع الديانات التوحيدية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. ومع ذلك، فإن مشروعي القرارين قد أغفلا أي إشارة إلى الارتباط اليهودي أو المسيحي بجبل الهيكل، أو كما نسميه بالعبرية ”هرب هابايت“. وهذا الإغفال متعمد. إنه يظهر مثالا آخر على رفض الفلسطينيين الاعتراف بالصلة التاريخية المثبتة بين اليهودية والمسيحية وجبل الهيكل والقدس ككل. ويجب على المجتمع الدولي أن يتوقف عن المشاركة في مثل هذا الإنكار الصارخ للتاريخ. ويجب ألا يسمح بمثل هذه المحاولات الفاضحة لنزع الشرعية عن إسرائيل.

أما بالنسبة لمشروع القرار المتعلق بالجولان (A/73/L.30)، فإن الحالة في سورية سيئة. وخلال السنوات السبع الماضية، كان النظام السوري يقتل شعبه بشكل منهجي، بل إنه استخدم الأسلحة الكيميائية ضده. وفي غضون ذلك، ظلت إسرائيل تعتني بآلاف السوريين المصابين في مستشفياتها. لكن ورغم الحقائق الميدانية، فإن العبث يسود في الجمعية العامة.

إن تأييد مشاريع القرارات الستة المعادية لإسرائيل التي عُرضت اليوم لن ينهض بقضية السلام ولن يُلهمها. بل سوف يلهم الكراهية فقط. وستصوت إسرائيل مُعارضة لها، وأدعو الجميع إلى القيام بالشيء ذاته.

السيد أوردمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يتناول بيان تعليل التصويت هذا جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار البندين ٣٨ و ٣٩ من جدول الأعمال.

لا تزال الولايات المتحدة تعارض التقديم السنوي لعدد غير متناسب من مشاريع القرارات غير العادلة والمنحازة ضد إسرائيل. وكما حدث في الماضي، فإن هذا النهج الانفرادي يدمر آفاق السلام بتقويض الثقة بين الطرفين وعدم إيجاد نوع من البيئة الدولية الإيجابية التي تعتبر حيوية لتحقيق السلام.

ونشعر بخيبة الأمل لأن الدول الأعضاء، وعلى الرغم من رسائل التأييد للإصلاح، لا تزال تخص إسرائيل بمثل هذه

المشاريع. وكما أوضحت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا، فإن تلك الدينامية غير مقبولة. ونرى مرة أخرى، مسارعة مشاريع القرارات إلى إدانة جميع أشكال الإجراءات الإسرائيلية، لكن لا تتناول أي شيء تقريبا عن الهجمات الإرهابية الفلسطينية ضد المدنيين الأبرياء. ويصدق ذلك الآن بشكل خاص، عندما شهدت الهجمات الصاروخية في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر إطلاق المزيد من المقذوفات في يوم واحد، أكثر من أي يوم مضى منذ عام ٢٠١٤. ولهذا السبب، للمرة الأولى، نطرح مشروع قرار قائم بذاته لإدانة حركة حماس، وجماعات متشددة أخرى بسبب هجماتها العشوائية على المدنيين ودورها الأساسي في تدهور الوضع الإنساني والاقتصادي في غزة، فضلاً عن تصرفاتها لتقييد حرية التعبير وإسكات المعارضة السياسية.

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات المطروحة للتصويت في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ستصوت الولايات المتحدة مرة أخرى معارضة لمشاريع القرارات الانفرادية وتشجع الدول الأخرى على القيام بذلك أيضا. وتضر مشاريع القرارات هذه بمصداقية الأمم المتحدة، حيث أنها تظهر تحيزا واضحا لصالح طرف واحد وتطرح أسئلة حقيقية تتعلق بنزاهة الأمم المتحدة. ويؤدي هذا بدوره إلى تقويض الدور المهم الذي تضطلع به المنظمة في دعم حل الصراع في الشرق الأوسط.

ولدى الولايات المتحدة بوجه خاص شواغل كبيرة فيما يتعلق بمشروعي القرارين A/73/L.31 و A/73/L.34، و ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“ و ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“، على التوالي. حيث أنه لمشروعي القرارين آثار في الميزانية ويستهلكان موارد محدودة للأمم المتحدة يمكن استخدامها بشكل أفضل في مجالات أخرى. وقد بلغت تكاليف اللجنة المعنية بممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وشعبة الحقوق الفلسطينية العام الماضي، حوالي ٣ ملايين دولار. إن مشروعي القرارين يروجان للافتراضات المتعلقة بالقضايا التي اتفق الطرفان على حلها في سياق مفاوضات الوضع النهائي ولا يعملان على تقريبنا من الهدف الذي نتشاطره جميعا والمتمثل في تحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط. وبدلا من ذلك، فإنهما يقوضان جهودنا من خلال تجديد ولايات الكيانات التي تعمل على إدامة الانحياز الواضح الذي يزيد التباعد بين الطرفين.

إن الفلسطينيين هم الطرف الوحيد في منظومة الأمم المتحدة الذي لديه شعبة خاصة به داخل الأمانة العامة. والرسالة الموجهة هي أن الفلسطينيين لا يحتاجون أبداً إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. ويمكنهم الاعتماد على آليات معيبة ومتحيزة مثل هذه لدفع جدول أعمالهم. إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة بثبات وباستمرار بتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

ولن يؤدي أي قرار يعتمد هنا اليوم، إلا إلى صرف الانتباه عن تلك العملية. ولا تساعد القرارات الأحادية الجانب في تقدم عملية السلام. وسيتم تحقيق السلام عندما ينتهي انحياز الأمم المتحدة ضد إسرائيل. لقد عارضت الولايات المتحدة باستمرار كل جهد لنزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويض أمنها في الأمم المتحدة، وسنواصل القيام بذلك بنشاط. ونأمل أن ينضم إلينا أعضاء آخرون من خلال التصويت معارضين لمشروعي القرارين.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلا للتصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية الآن في مشاريع القرارات A/73/L.31 و A/73/L.32 و A/73/L.33 و A/73/L.34.

نتناول أولا مشروع القرار المعنون A/73/L.31 المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/73/L.31، وهي: إكوادور، وإندونيسيا، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، وفييت نام، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جمهورية مولدوفا، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كيريباس، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٠صوت مقابل ١٢ صوتا، مع امتناع ٦٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٨/٧٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.32، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/73/L.32، وهي: إكوادور، وإندونيسيا، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، وفييت نام، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، كيريباس، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الكاميرون، كوت ديفوار، فيجي، غواتيمالا، هندوراس، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، جزر سليمان، توغو، تونغا، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٦ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٩/٧٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): ننتقل بعد هذا إلى مشروع القرار A/73/L.33، المعنون ”البرنامج الإعلامي الخاص الذي

تضطلع به إدارة شؤون الإعلام في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/73/L.33، وهي: إكوادور، وإندونيسيا، وبروني دار السلام، وبنغلاديش، والجزائر، وجزر القمر، والسودان، وقطر، ولبنان، وماليزيا، والمملكة العربية السعودية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون:

الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، فيجي، هندوراس، المكسيك، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، ساموا، جزر سليمان، جنوب السودان، توغو، تونغا، فانواتو.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل ٨ أصوات، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٧٣/٢٠).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.34، المعنون ”شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/73/L.34، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إكوادور، إندونيسيا، بروني دار السلام، بنغلاديش، الجزائر، جزر القمر، السودان، فييت نام، قطر، لبنان، ماليزيا، المملكة العربية السعودية، موريتانيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، الفلبين، قطر، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، إسرائيل، كيريباس، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، جمهورية مولدوفا، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، بيلاروس، بلجيكا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كولومبيا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار A/73/L.34 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٣، مع امتناع ٦٤ عضوا عن التصويت (القرار ٢١/٧٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت تحدد مدته بـ ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيدة تانغ (سنغافورة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتكلم تعليلا للتصويت بعد اتخاذ القرارات ١٨/٧٣ و ١٩/٧٣ و ٢٠/٧٣ و ٢١/٧٣.

صوتت سنغافورة مؤيدة للقرار ٧٣/٢٠، المعنون ”اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف“، على أساس فهم أن الإشارة في الفقرة ٢ إلى تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ ينبغي تفسيرها بنفس الطريقة الموضحة في الفقرة ١ من القرار ١٩/٧٣، المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“، أي حل الدولتين، إسرائيل وفلسطين، اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن داخل حدود معترف بها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٣٩ من جدول الأعمال.

البند ٣٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

الحالة في الشرق الأوسط

مشروعا القرارين (A/73/L.29 وA/73/L.30)

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): نشرع الآن في البت في مشروعي القرارين A/73/L.29 وA/73/L.30.

تبت الجمعية أولا في مشروع القرار A/73/L.29، المعنون ”القدس“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/73/L.29، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: إندونيسيا، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الجزائر، جزر القمر، فييت نام، قطر، كوبا، لبنان، ماليزيا، ملديف، المملكة العربية السعودية.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، غينيا – بيساو، غيانا، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك،

موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، غواتيمالا، إسرائيل، كيريباس، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، جزر سليمان، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، فيجي، هندوراس، نيجيريا، بنما، بابوا غينيا الجديدة، رواندا، ساموا، جنوب السودان، توغو، توفالو، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار A/73/L.29 بأغلبية ١٤٨ صوتا مقابل ١١، مع امتناع ١٤ عضوا عن التصويت (القرار ٢٢/٧٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.30، المعنون ”الجولان السوري“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه، منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى البلدان المدرجة في الوثيقة A/73/L.30، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار: بروني دار السلام، جزر القمر، السنغال، السودان، قطر، ماليزيا.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليبيا، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، موريتانيا، موريشيوس، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ناميبيا، نيبال، نيكاراغوا، النيجر، عمان، باكستان، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان،

سورينام، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور – ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، كيريباس، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، بالاو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا – بيساو، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، توغو، تونغا، توفالو، أوكرانيا، فانواتو

اعتُمد مشروع القرار A/71/L.73 بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ١٠ أصوات، مع امتناع ٦٦ عضوا عن التصويت (القرار ٧١/٢٩٢).

[بعد ذلك، أبلغ وفد أنغولا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا لمشروع القرار.]

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت بعد التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دوك إسترادا مبير (البرازيل) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن آخذ الكلمة بالنيابة عن وفدي البرازيل والأرجنتين لتعليل تصويتنا.

وكما فعلنا في السنوات السابقة فيما يتعلق بالقرار ٧٣/٢٣ بشأن الجولان السوري، الذي اتخذته الجمعية العامة للتو، صوت البرازيل والأرجنتين مؤيدتين لمشروع القرار لأننا نرى أن طابعه الحيوي يرتبط بعدم مشروعية الاستيلاء على الأراضي بالقوة. وتحظر المادة ٢ من الفقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة.

كما أود أن أوضح موقف وفدينا فيما يتعلق بالفقرة ٦ من القرار. ولا يخل تصويتنا بمضمون تلك الفقرة، ولا سيما الإشارة إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. وترى البرازيل والأرجنتين أن من المهم إحراز تقدم في البحث عن حل للجانب السوري – الإسرائيلي من النزاع في الشرق الأوسط بهدف إنهاء احتلال مرتفعات الجولان. وبالتالي، أود أن أؤكد باسم حكومتي البرازيل والأرجنتين مرة أخرى أهمية استئناف المفاوضات لأجل التوصل إلى حل نهائي للحالة في الجولان السوري، عملا بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين): أود أن أعرب باسم وفد دولة فلسطين عن امتناننا وشكرنا لجميع البلدان التي صوتت مؤيدة للقرارات الخمسة المتعلقة بقضية فلسطين، وأيضا للقرار

٢٣/٧٣ المتعلق بالجولان السوري. ونرى أن هذا الدعم الكبير مثلما حدث في تصويت العام الماضي مؤشرا على الدعم القوي من قبل المجتمع الدولي لتوافق عالمي في الآراء على كيفية حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وقضية فلسطين. ونتوجه بعميق الشكر إلى الجمعية على عزمها وثباتها وصمودها في ضمان أن يظل توافق الآراء العالمي الذي عملنا جميعا أجله لفترة طويلة من الزمن بمثابة حجر الزاوية لإيجاد حل عادل ودائم لهذا النزاع. وسيعطينا ذلك قوة على الصمود في وطننا والسعي إلى التوصل إلى حل سلمي وعادل لهذا النزاع على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونشكر الدول الأعضاء على ذلك.

ولمن يدعون إلى اتخاذ قرار منفصل، الذي سينظر فيه كما فهمت بعد ظهر يوم الخميس القادم، أود أن أسأل عن السبب وراء تقديم مشروع القرار هذا – بعد ١٦ قرارا اتخذت من قبل اللجان والجمعية العامة؟ فهل ينوي هؤلاء حقا فتح أبواب السلام أم أن نواياهم تعطيلية وغير مسؤولة وتسعى لإلهائنا عن المضي قدما صوب التوصل إلى حل لهذا النزاع على أساس ما اتفقنا عليه على مر السنين: أي توافق عالمي في الآراء على أساس حل الدولتين على وحدود عام ١٩٦٧ وأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتنا؟ وسيتطلب ذلك، بطبيعة الحال، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي استمر قرابة ٥١ عاما.

ونعتقد أن دعاة هذه المبادرة لا يفعلون ذلك عن رغبة حقيقية في فتح أبواب السلام. فهم في نهاية المطاف من شنوا علينا هجمات واسعة النطاق بدءا بانتهاك قرارات مجلس الأمن والاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل سفارتهم من تل أبيب إلى القدس، وشن آخر الهجمات علينا لا لشيء ارتكبناه من جانبنا. فنحن نأتي إلى الجمعية العامة لمجرد السعي إلى إيجاد حلول قانونية وسياسية ودبلوماسية للنزاع، ولكنهم يعاقبوننا على ذلك. وآخر حلقات هذه العقوبات تقديم مشروع قرار منفصل.

وبطبيعة الحال، فقد دحضنا حجة مقدمي مشروع القرار هذا، وعملنا على تعميم حجتنا الداحضة لحجتهم تلك على نطاق الجمعية بأسرها. وبالتالي، فلست بحاجة إلى الخوض في ذلك. بيد أنني أناشد الجمعية لأن تطلع على مذكرتنا ومرفقها بشأن مشروع القرار المنفصل هذا.

ولذلك فإنني أناشد جميع الأعضاء، حين يطرح مشروع القرار للتصويت يوم الخميس القادم، التصويت معارضين له والدفاع عن توافق الآراء العالمي الذي اتفقنا عليه، على النحو المبين في مجموعة القرارات، ولا سيما القرارات السياسية الـ ١٣ منها التي تفاوضنا على صياغتها اللغوية مع جميع الأعضاء. ونحن ممتنون لأن الدول صوتت مؤيدة لمجموعة القرارات.

إن مشروع القرار القائم بذاته يحاول أن يقول لنا جميعاً إن توافق الآراء العالمي بشأن كيفية حل هذه المسألة لم يعد موجوداً وغير مقبول، وأن ما هو مقبول وحسب هو مشروع القرار الذي يدفعون باتجاه اعتماده، والذي يحدد أسماء ويوجه إدانات ولا يُبدي أي جدّية أو صدق نوايا بشأن فتح الأبواب من أجل السلام. لذا فإنني أناشد الأعضاء وأطلب منهم التصويت معارضين لمشروع القرار هذا عندما يُطرح للتصويت، لأن التصويت ضده يعني أن الجمعية لا تزال تؤيد توافق الآراء العالمي بشأن كيفية حل هذه الحالة. وآمل أن يكون بمقدور وفد بلدي، يوم الخميس القادم، أن يشكر الجمعية العامة بنفس الطريقة التي أشكرها بها الآن للحفاظ على توافق الآراء العالمي بشأن حل قضية فلسطين.

وأود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، ومكتبكم على العمل معنا لتكون هناك فترة زمنية متساوية ومعقولة لجميع الأطراف لكي تتمكن من التعامل مع ما يجب أن نتعامل معه بعد ظهر يوم الخميس القادم.

السيد المنذر (الجمهورية العربية السورية): يعبّر وفد بلدي عن عميق التقدير وصادق العرفان لاتخاذ الجمعية العامة

مجدداً، ودون انقطاع منذ العام ١٩٨١، القرار المعنون ”الجولان السوري“ (القرار ٢٣/٧٣)، ومشاريع القرارات الأخرى المدرجة في إطار بندي القضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

وأكرر شكر بلدي لجميع الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار المعنون ”الجولان السوري“ وتلك التي صوتت تأييداً له. إن استمرار غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في دعم هذه القرارات إنما يعبّر عن تشبّثها بأهداف ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعن رفضها للاحتلال الأجنبي ودعمها لحقّنا في استعادة كل شبر من أراضينا المحتلة من قبل إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

الرئيسة (*تكلم بالإسبانية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.